



بعد أن صنعت العبوات الناسفة وقذائف الهاون وغيرها من الأسلحة، أعلنت المعارضة السورية عن إنتاج "مدفع جهنم" بالتعاون مع بعض المهندسين وأصحاب المهن اليدوية، ظهر مدفع جهنم، بداية في بلدة بنش بريف إدلب، حيث تمت الاستفادة من دبابات النظام الروسية المدمرة من طراز "تي 72" و"تي 62"، واستخدمت "سبطاناتها" على اختلاف أشكالها لتكون نواة له.

ويوضح أبو نديم - وهو حرفي بورشة تصنيع تابعة للواء الفاتحين بريف حماة الشمالي- أن "سبطانة" الدبابة المعالجة كانت الأنسب لتصنيع مدفع جهنم، حتى تستطيع تحمل الضغط الكبير الناجم عن إطلاق القذائف، وذلك على عكس "السبطانات" العادية التي تستخدم لقذائف الهاون، حسب قوله.

ويضيف للجزيرة نت أن وزن قذيفة الهاون المصنعة محلياً يبلغ ما بين 14 و16 كيلوغراماً، بينما متوسط وزن قذيفة مدفع جهنم 65 كيلوغراماً، ويشير إلى أن كمية البارود المستخدمة في مدفع قذيفة الهاون هي 200 غرام حداً أقصى بينما في مدفع جهنم تتراوح بين 800 و1000 غرام.

فعالية عالية:

وقال إن المدفع سلاح ذو فعالية عالية للقتال القريب وحرب المدن، وإن الخبراء عملوا على تحسينه وإزالة العيوب التي صاحبت إطلاقه والمتعلقة بالمسافات ودقة الإصابة، حيث صنع سلاح جديد له على شكل قذائف الهاون بحجم كبير ورأس متفجر، وسمي "مدفع 300".

من جانبه يقول أبو مهدي - وهو أحد المشرفين على صناعة المدفع- إن استخدام كيلوغرام من البارود في "مدفع جهنم" يدفع القذيفة إلى مسافة كيلومتر واحد، بينما تصل المسافة في مدفع 300 إلى كيلومترين ونصف باستخدام نفس الكمية، وعزا هذا التحسن إلى طول السبطانة التي تصل إلى مترين ونصف، وزيادة وزن القذيفة.

أما أبو كرمو - وهو أحد الرماة في لواء الفاتحين- فيؤكد أن الفكرة كانت مجرد رمي جرة غاز تحوي مواد متفجرة وتزن بالمتوسط 25 كيلوغراماً وقوامها من مادة "تي أن تي" وتكون مزودة بأجنحة خارجية لتندفع القذيفة بانسيابية عبر سبطانة

الدبابة، لكن التطوير الذي حصل بصناعة رؤوس خاصة للمدفع أثبتت فعالية أكبر، حسب قوله.

استقلال القرار:

وتقول المعارضة السورية إن تصنيع السلاح المحلي قليل الكلفة المادية ويؤدي لاستقلال القرار، على اعتبار أن الأسلحة المصنعة ملك للثوار وليست من جهة داعمة، لكنه يتطلب الكثير من الجهد والوقت، بيد أن هذه الصناعة تواجه عدة عقبات من قبيل فقد عاملي الجودة والأمان، ويقول أبو نديم - وهو حرفي في ورشة التصنيع - إن الحد الأقصى للإنتاج اليومي حوالي 15 قذيفة فقط.

ويشير إلى أن هذه الصناعات غير تابعة لمؤسسة عسكرية، مما يجعلها لا تخضع لاختبارات الجودة والأمان، وأحياناً يكون الخلل في المواد لأنها تحضّر بطرق يدوية، وأغلب الأخطاء تكون في تصنيع الصاعق لأنها تصاميم بسيطة لا تجاري التصاميم العسكرية، وفق روايته.

الجزيرة نت

المصادر: